



المصدر : و أ ج - 31 أكتوبر 2016

حصيلة نشاطات المراقبة الاقتصادية وقمع الغش خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2016

أزيد من 50 مليار دج معاملات تجارية غير مفوترة خلال تسعة أشهر بلغ رقم الأعمال غير المعلن للمعاملات التجارية غير المفوترة 50,3 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى للسنة الجارية مرتفعا بـ 5,7 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 حسب علمت واج لدى وزارة التجارة. و حسب حصيلة نشاط مصالح الرقابة الاقتصادية وقمع الغش تم تسجيل 10.132 مخالفة متعلقة بعدم الفوترة وهو ما يمثل 9,3 بالمائة من مجموع المخالفات في مجال رقابة الممارسات التجارية و ذلك منذ بداية العام إلى نهاية شهر سبتمبر.

و تبين نتائج الرقابة التي سجلت خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا فيما يخص المؤشرات الرئيسية (التدخلات رقم الأعمال غير المعلن المحجوزات) مع انخفاض نسبة المخالفات المسجلة وكذا الإجراءات القانونية المتخذة. و هكذا سجل الأشهر التسعة الأولى 1,2 مليون تدخلا (+10 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015) مكنت من كشف 169.939 مخالفة (-5 بالمائة) أدت إلى تحرير 157.218 محضر قضائي (-5 بالمائة) و غلق 12.224 محل تجاري (+0,6 بالمائة).

و في ما يخص الممارسات التجارية تمثلت المخالفات الرئيسية في غياب إشهار الأسعار (41.877 مخالفة) وعدم ايداع الحسابات الاجتماعية (13.342) ممارسة نشاط تجاري بدون محل (10.387) معارضة الرقابة (8.925) عدم حيازة سجل تجاري (7.543) و ممارسات غير القانونية.

وفما يخص مراقبة المطابقة و قمع الغش فقد تعلقت المخالفات خاصة بعدم احترام شروط النظافة و الصحة (27.358 مخالفة) الغش أو محاولة خداع المستهلك (8.708) حيازة وبيع سلع غير مطابقة (7.803) غياب الرقابة الذاتية (5.643) غياب الوسم (5.063) معارضة الرقابة (1.954) و غياب شهادة الضمان (1.013). أما بخصوص المنتجات المستوردة مكنت تدخلات المفتشيات على مستوى الحدود بفحص 74.420 ملف استيراد لكمية بلغت 28,878 مليون طن بقيمة 5.050 مليار دج. و تم بذلك منح 73.129 تصريح القبول متعلقة بكميات البضائع المستوردة و المقدرة بـ 28,8 مليون طن بقيمة 5.002 مليار دج.

وعلى العكس من ذلك تم منع إدخال 1.281 حمولة بضائع مستوردة حجمها 69.211 طن و بقيمة 15,54 مليار دج.

إضافة إلى ذلك فقد تم تحويل 309 ملف إلى القضاء تخص المستوردين الخالفين للقانون. وفيما يخص مخطط المراقبة التحليلية فقد تمكنت مصالح المراقبة من القيام برفع 14.699 عينة من أجل تحليلها من بينها 1.620 عينة ظهرت أنها غير مطابقة أي بنسبة عدم مطابقة مقدرة بـ 11 بالمائة . ومن أصل 184 عينة للمنتجات الصناعية خاصة مواد البناء و تجهيزات تعمل بالغاز تبين أن 17 منها غير مطابقة أي بنسبة عدم مطابقة مقدرة بـ 9,2 بالمائة.

كما تمكنت كذلك مصالح المراقبة من حجز بضائع ذات قيمة إجمالية بلغت 5,08 مليار دج. للتذكير فقد بلغ رقم الأعمال المخفي للصفقات التجارية بدون فاتورة سنة 2015 أكثر من 64 مليار دج.